الأمم المتحدة

A/69/74

الجمعية العامة

Distr.: General
26 March 2014
Arabic
Original: English

**الدورة التاسعة والستون**

البند ١١٣ (ج) من القائمة الأولية*

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان**

# مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وتتشرف بأن تبلغه بأن حكومة مملكة هولندا قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية في عام ٢٠١٤.

ولذلك، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف مملكة هولندا بأن تحيل طيه التعهدات الطوعية للمملكة التي تؤكد مجددا فيها التزامها بتعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان ومشاركتها النشطة في الأعمال المقبلة لمجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق).

* A/69/50.

14-27838 (A) 100414 100414

الرجاء إعادة استعمال الورق

# مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

## ترشيح هولندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

### التعهدات والالتزامات الطوعية المقطوعة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - إن مملكة هولندا فخورة بالترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتعتقد المملكة اعتقادا راسخا بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية أمر يسهم في إيجاد عالم أفضل يعيش فيه الناس في كنف الكرامة وفي ظل المساواة والحرية. ويعد المجلس، الذي يتعين أن يستند عمله على التواصل والحوار والاحترام المتبادل، منبرا أساسيا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. وفي إطار التعهدات والالتزامات الطوعية الواردة أدناه، ستقوم المملكة، في حال انتخابها، باستثمار عضويتها في مواصلة تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وداخل المجلس.

### النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

٢ - ستنفذ هولندا خطة عملها الوطنية التي اعتمدتها مؤخرا في مجال حقوق الإنسان. وتبين خطة العمل الوطنية الطرق التي تؤدي بها الحكومة مسؤوليتها عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وتتمحور الخطة حول خمسة مجالات تركيز رئيسية، فيما يلي بيانها:

(أ) **زيادة تحسين الهياكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان** - يندرج في هذا الإطار عرض مقترحات تشريعية لتعزيز الحماية الدستورية فيما يتعلق بسرية المراسلات والاتصالات الهاتفية والرسائل البرقية، والحق في محاكمة عادلة ونزيهة؛ والسعي إلى التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي؛

(ب) **التصدي للتمييز** - إن نقل مهام معينة من الحكومة المركزية إلى البلديات سيشجع بقوة على اعتماد البلديات لسياسات أشمل لمكافحة التمييز. وسيتم التصدي كذلك للتمييز بالعمل على الحد منه في سوق العمل، والنهوض بتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وتحليل وضع حقوق الأطفال في أجزاء هولندا الواقعة في منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) **حماية الخصوصية والبيانات الشخصية** في زمن يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع - ستوسع هولندا، على سبيل المثال، ولاية السلطة الهولندية لحماية البيانات لفرض غرامات على من لا يمتثلون للقوانين؛

(د) **حماية حقوق المحتجزين في مراكز احتجاز الأجانب** – ستقوم هولندا بتعديل القانون باعتماد إطار قانوني إداري مستقل خاص باحتجاز الأجانب لتوضيح أن هذا الشكل من الاحتجاز لا يندرج ضمن الجزاءات العقابية؛

(هـ) **مكافحة العنف المترلي وسوء معاملة الأطفال والاتجار بالبشر** – يندرج في هذا الإطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للتصدي لسوء معاملة الأطفال، وإناطة مسؤولية توفير جميع أشكال الدعم والحماية للأطفال والشباب بالبلديات، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع سوء معاملة المسنين، وتنفيذ فرقة العمل الهولندية المعنية بمكافحة الاتجار لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز نهج السلسلة في التصدي للزواج بالإكراه، ومواصلة هولندا تطبيق النهج المتكامل إزاء منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٣ – ولدى هولندا عدة مؤسسات مستقلة تساعد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومعالجة الشكاوى، منها مكتب أمين المظالم الوطني، ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، وسلطة حماية البيانات. وشهد عام ٢٠١٢ إنشاء المعهد الهولندي لحقوق الإنسان، وهو جهاز يلقي الضوء على حقوق الإنسان على صعيد الممارسة، ويرصدها، ويحميها، ويعزز احترامها، ويساعد في وضع السياسات والتشريعات، وينظر في الشكاوى المتعلقة بعدم المساواة في المعاملة.

٤ – وتعتقد مملكة هولندا اعتقادا راسخا بأن الاستعداد للتحاور مع الشركاء وهيئات الإشراف الخارجية يساعد في إعلاء مستوى حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وإن مملكة هولندا تبقي على دعوتها الدائمة لجميع الإجراءات الخاصة.

٥ – وستواصل المملكة تعاونها التام مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان من خلال الوفاء بالآجال المحددة لتقديم التقارير الدورية والبت بسرعة وبحسن نية في التوصيات والملاحظات الختامية.

## النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي

٦ – تتعهد مملكة هولندا بتعزيز علاقاتها مع شركاء آخرين في إطار القنوات الثنائية والثلاثية الأطراف، وتفضل القيام بذلك من خلال التحالفات عبر الأقاليم. وتعتقد المملكة اعتقادا راسخا بأن الشراكات القائمة على الثقة المتبادلة والدعم المتبادل تفسح المجال لتحقيق المزيد من النتائج في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧ - وتتعهد مملكة هولندا بأن تستمر في أداء دور فاعل في ميدان حقوق الإنسان، استنادا إلى سياستها الخارجية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي صيغت في إطار استراتيجية السياسة العامة المعنونة ''العدالة والاحترام للجميع''.

٨ - وتتعهد مملكة هولندا بأن تواصل سعيها من أجل حياة يتمتع فيها جميع البشر بالكرامة.

**العنف ضد المرأة والفتاة**

٩ - تتعهد مملكة هولندا بمواصلة بذل الجهود، إلى جانب شركائها الرئيسيين، لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم الناجيات ودرء أي انتهاكات في المستقبل، في سبيل وضع حد للعنف الجنساني. وستبذل المملكة جهودا حثيثة في الدعوة إلى القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة من خلال عرض القرارات وتأييدها وتنظيم المناسبات الجانبية حيثما أمكن. وستواصل المملكة، مع فرنسا، عرض القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن ''تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة'' في إطار اللجنة الثالثة للجمعية العامة، وستسعى إلى كفالة تأييد واسع له.

**العمل**

١٠ - تتعهد مملكة هولندا بكفالة توفير أحوال العمل اللائقة وبمواصلة التصدي لعمل الأطفال، بطرق منها المساهمة في منبر عمل الأطفال والسعي الحثيث للترويج للتصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها على الصعيد العالمي، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال. وستواصل المملكة التصدي للاتجار بالبشر عن طريق زيادة التعاون مع البلدان التي ينحدر منها الضحايا والسعي إلى توفير أفضل حماية ممكنة للضحايا المحتملين.

**الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**

١١ - تعمل المملكة بنشاط على الترويج لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال سفاراتها وبعثاتها التجارية وفي إطار المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت هولندا خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتتعهد بتنفيذها. وستحث المملكة الأعمال التجارية على تحمل المسؤولية عن قضايا حقوق الإنسان وفقا للمبادئ التوجيهية المذكورة وللمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### احتياجات الإنسان الأساسية: الحق في المياه والمرافق الصحية والغذاء

١٢ - تتعهد مملكة هولندا بمواصلة جهودها للترويج للحق في المياه والمرافق الصحية وكفالة احترامه، داخل الأمم المتحدة وخارجها، وبتبادل معارفها وخبراتها مع الشركاء في الأمم المتحدة. وتلتزم هولندا بتوفير سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لما عدده ٢٥ مليون شخص في أكثر من ١٥ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرامج أخرى. ويعد توفير المياه والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم أولوية عليا في سياسة التنمية التي تنتهجها هولندا، وستواصل المملكة جهودها في هذين المجالين على الصعيد العالمي، بما في ذلك في إطار مجموعة أصدقاء الأمن الغذائي والتغذوي في نيويورك، التي تعد من أعضائها المؤسسين. وتدعو المملكة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بربط قضايا حقوق الإنسان وقضايا التنمية من قبيل المياه والأمن الغذائي.

١٣ - وتتعهد مملكة هولندا بإعلاء مبدأ المساواة وعدم التمييز للجميع.

### المساواة وعدم التمييز

١٤ - تتعهد مملكة هولندا بإعلاء مبدأ المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي، من خلال التوعية بهذه المسائل ودعم المبادرات ذات الصلة بها وتوفير التدريب ودعم بناء القدرات من أجلها وتنظيم مناسبات بشأنها حيثما أمكن. وستعمل المملكة أيضا على تعزيز حقوق المعوقين وتتعهد بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥.

### المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

١٥ - تتعهد مملكة هولندا بمواصلة جهودها في إطار التعاون الدولي من أجل زيادة مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على نطاق العالم. وقد كانت هولندا من أولى الدول التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالتركيز على المشاركة السياسية المتساوية والقيادة النسائية باعتبارهما عنصرين أساسيين لاستعادة الاستقرار في أعقاب نزاع عنيف. وستنظم المملكة مؤتمرا دوليا من أجل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع. وعملت المملكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومع نساء سوريات لكفالة تعزيز مشاركة المرأة في عملية سلام سورية في جنيف، ما يبرهن على التزامها بتعزيز حقوق المرأة في

الممارسة العملية. وتتطلع المملكة إلى إيجاد عالم تراعى فيه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وقد عينت سفيرا خاصا معنيا بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٦ - وتتعهد مملكة هولندا بكفالة تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها.

## حرية الدين والمعتقد

١٧ - تتعهد مملكة هولندا بالدفاع عن اتباع نهج شامل إزاء حقوق الإنسان، من دون استبعاد أشخاص من أي جماعة دينية أو غير دينية، ومواصلة دعمها لحرية الدين والمعتقد. فالمملكة تدعم، من خلال صندوقها لحقوق الإنسان، المنظمات التي تعزز حرية الدين والمعتقد. وعرضت المملكة عدة قرارات في محافل متعددة الأطراف لتعزيز حرية الدين والمعتقد، وهي تؤيد تقديم المنظمات الدينية لإسهامات.

## حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها

١٨ - تتعهد مملكة هولندا بمواصلة تعزيز حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها باعتبارها حرية أساسية للجميع. وقد شاركت المملكة في تأسيس تحالف الحرية على شبكة الإنترنت، الهادف إلى تيسير قيام حوار عالمي بشأن مسؤولية الحكومات عن تعزيز الحرية على الإنترنت. وأقامت المملكة مع شركائها في التحالف شراكة المدافعين عن الحرية الرقمية، وهو صندوق يدعم المشاريع التي تساعد على إبقاء الإنترنت مفتوحا وبمنأى عن التهديدات الناشئة، لا سيما في بيئات القمع والبيئات الانتقالية.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

١٩ - تتعهد مملكة هولندا بمواصلة دعمها للمدافعين عن حقوق الإنسان ماليا وسياسيا. وتؤيد المملكة مشاركة وإشراك المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في عمل المجلس. كما توفر، من خلال مبادرتها المعنونة ''المدينة المأوى'' التي طرحت في لاهاي عام ٢٠١٢، استراحة (لمدد ثلاثة أشهر) للمدافعين عن حقوق الإنسان الواقعين تحت الضغط. وتسعى المملكة الآن إلى دمج مدن أخرى وتوسيع نطاق انتشار المبادرة إلى خارج هولندا.

٢٠ - وتسهم هولندا بنشاط في صياغة وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية، وستستمر في ذلك.

٢١ - وتواصل المملكة دعم مشاريع ابتكارية في مجال حقوق الإنسان من خلال صندوق حقوق الإنسان، وكذلك من خلال منح جوائز في مجال حقوق الإنسان، منها جائزة توليب لحقوق الإنسان، التي تمنح للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتبعون في عملهم طرقا ابتكارية.

## النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها داخل مجلس حقوق الإنسان، والعمل على أساس التواصل والاحترام المتبادل

٢٢ - عملت المملكة، كعضو سابق في المجلس وكدولة لها مركز المراقب، بفعالية لدعم مراعاة جميع حقوق الإنسان في المجلس، بما يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والحقوق المدنية والسياسية. وستواصل المملكة، استنادا إلى سياستها الخارجية المتعلقة بحقوق الإنسان، العمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان في المجلس.

٢٣ - وتتعهد مملكة هولندا باستثمار عضويتها في المجلس للاستجابة بسرعة وبفعالية لأوضاع حقوق الإنسان العاجلة في العالم. وتعتقد المملكة بأن المجلس يتعين عليه أن يستجيب بسرعة عند الضرورة، وتؤيد الإجراءات والآليات الخاصة من قبيل لجان التحقيق، التي تسدي المشورة للمجلس بشأن خطورة وضع معين.

٢٤ - وستواصل المملكة فتح باب النقاش في المجلس والبت في الحالات القطرية والمواضيع الواسعة مثل حقوق الأطفال، والعنف ضد المرأة، والتمييز.

٢٥ - ولكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ستواصل المملكة مشاركتها النشطة في جميع المحافل المتعددة الأطراف، من قبيل اللجنة الثالثة للجمعية العامة، ولجنة وضع المرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٦ - وتتعهد المملكة بمواصلة جهودها لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعد هولندا من الجهات المانحة الرئيسية لها.

٢٧ - وتولي المملكة أهمية كبرى للاستماع إلى طائفة واسعة من الأصوات في المجلس. وسعيا لتحقيق ذلك، أيدت إنشاء صندوق مفوضية حقوق الإنسان الاستئماني للتبرعات لتعزيز مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في المجلس. وتدعو المملكة أيضا إلى أداء منظمات المجتمع المدني لدور نشط في مؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٨ - وتؤكد مملكة هولندا مجددا دعمها المتواصل لآلية الاستعراض الدوري الشامل. فهذه الآلية أثبتت نجاحها بوصفها أداة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستواصل المملكة مشاركتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.